دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التربية والتنمية فى البلدان النامية
المصدر:	مجلة التربية -قطر
المؤلف الرئيسي:	رضا، أنور طاهر
المجلد/العدد:	س 41, ع 178
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	مارس
الصفحات:	101- 122
رقم MD:	184426
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EduSearch
مواضيع:	الحياة الاقتصادية، التربية، التنمية الاقتصادية، الدول النامية، الدول المتقدمة، دخل الافراد، النمو الاقتصادى، التكنولوجيا، الحرية السياسية، الحرية الثقافية، البطالة، تنمية الموارد البشرية، الفقر، الرعاية الصحية، الامراض والاوبئة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/184426

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التربية والتنمية في البلدان النامية

الدكتور/ أنور طاهر رضا

أزمير– تركيا

المقدمة

تصنف دول العالم اليوم تصنيفات عديدة شتى، الدول الغربية والدول الشرقية، ودول الشمال ودول الجنوب، والدول الغنية والدول الفقيرة. لعل أهم هذه التقسيمات هو في وضعها تحت صنفي الدول الصناعية أو المتقدمة والدول الزراعية المتأخرة أو المتخلفة، أو بتعبير ألطف الدول المتطورة والدول النامية. وإذا أمكن الحديث بطريقة عامة بدون أخذ بعض الاستثناءات بنظر الاعتبار فإن الدول الغربية هي الدول الصناعية، وهي الدول المتطورة، وهي الدول الغنية، وتقع في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية. أما الدول الشرقية فهي الدول التي تقع ضمن صنف الدول النامية، وهي الدول المتخلفة، وهي الدول الفقيرة، وتقع في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية.

ومن بين الدول المتطورة أيضاً دول صناعية أكثر تطوراً من غيرها. وهناك صنف الدول الصناعية السبعة التي تعقد الاجتماعات بين فترة و أخرى هنا وهناك لاتخاذ قرارات دولية معينة. وتنتمي إلى هذه الدول: كندا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان. وقد تضاف إلى هذه الدول روسيا، ويطلق عليها أحياناً بالدول الصناعية الثمانية.

لعل الأمر الغريب في ذلك أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تزداد يوماً بعد يوم. أي أن الفقير يزداد فقراً، ويزداد الغني غنى، ذلك لأن الفقر يورث الفقر والجهل والتخلف والمرض، والغنى يورث الغنى والعلم والتقدم والصحة. وهذا ما دفع بعض المسؤولين إلى التفكير بعبث المحاولات التي تصرف من أجل إلحاق الدول النامية بركب الدول المتطورة. لقد خلقت هذه الأوضاع في بعض الأوساط اليأس والقنوط والتشاؤم في العواقب الوخيمة التي سيؤول إليها مصير بعض البلدان المتخلفة.

لقد قطعت الدول المتقدمة شوطاً بعيداً في هذا التقدم بسبب البدء بالثورة الصناعية قبل غيرها والاستمرار فيها. وبقيت الدول النامية متخلفة عن هذا الركب، ولم تستطع اللحاق بصنف المتطورين. وقد مرت فترة طويلة على البلدان النامية وهي تعاني من هذه الأوضاع. تثير هذه الأوضاع أسئلة عديدة تدور في الأذهان، وتحتاج إلى إجابة شافية: ترى ما هي التنمية؟ وما هي مقاييسها؟ هل التنمية اقتصادية أم بشرية، أم كليهما في آن واحد؟ هل قُدّر للدول المتخلفة أن تظل متخلفة؟ هل ستستمر الدول النامية في تخلفها إلى أبد الدهر؟ هل هناك حاجة إلى اليأس والقنوط والتشاؤم في مصير الدول النامية؟ ما هي العوامل التي تحقق التنمية والتطور في هذه البلدان؟ ما هي الأولويات التي يجب أن تعطى من أجل تحقيق هذه البلدان تنمية شاملة؟

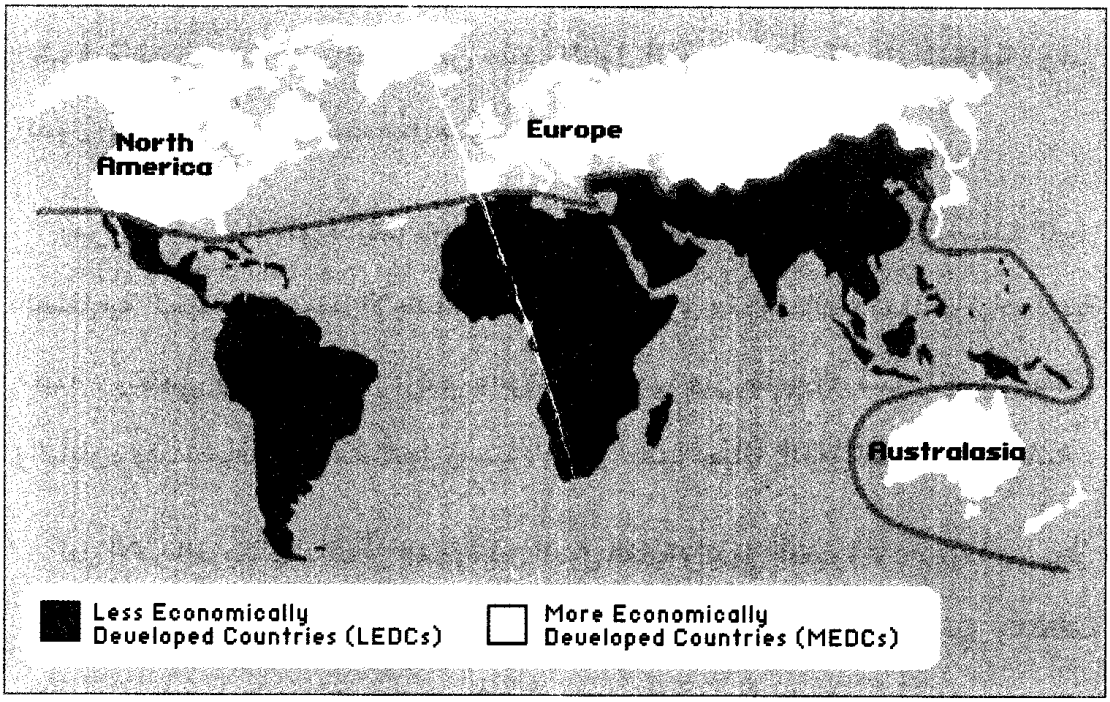

دول الشمال المتطورة ودول الجنوب المتخلفة

ما هي التنمية أو التطور؟

في ملتقى هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) مواد دسمة عن معنى كلمة التنمية، يمكن الرجوع إليها، والاستفادة من ذلك، وحسب هذه الملتقى فالتنمية تعني:

"التحسن في اقتصاد البلد وظروفه الاجتماعية".

وبشكل أكثر خصوصية:

"التحسينات في طرائق إدارة المصادر الطبيعية والطاقة البشرية من أجل خلق الثروة وتحسين معيشة الناس".

وهكذا تكون التنمية في أوسع معانيها:

"عملية يستهدف منها التحسن والتوسع والتنقية أو التصفية".

وفي أضيق معانيها:

"نمو الاقتصاد نمواً مطرداً وارتفاع مستوى المعيشة وجودتها في البلد".

وهكذا يبدو من هذه التعاريف جميعاً أن التطور أو تنمية البلد إنما ترتكز على أساسين مهمين وهما: اقتصاد البلد والطاقة البشرية، وتطورهما بالكم والكيف. ولما كان النمو الاقتصادي يعتمد أساساً على استخدامات الطاقة البشرية الكفوءة فتبرز هنا أهمية التربية والتعليم بشكل خاص.

كيف تقاس التنمية؟

هناك مؤشرات عديدة لقياس التنمية. وتقارن البلدان في هذا المجال ببعضها البعض أو يقارن البلد بنفسه في أزمان مختلفة. ومؤشرات التنمية توضع هي الأخرى في صنفين، هما: مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية البشرية.

تقاس التنمية الاقتصادية بثروة البلد وكيفية تشكيل هذه الثروة. فالاقتصاد المرتكز على الزراعة على سبيل المثال يعتبر أقل ربحاً من غيره، ويليه الاقتصاد المرتكز على الصيرفة. أما الاقتصاد المرتكز على التكنولوجيا المتقدمة فهو الاقتصاد الذي يحتل الذروة.

وتقاس التنمية البشرية بمقدار ما يستطيع به الناس الحصول على الثروة والوظائف والمعرفة والتغذية وقضاء أوقات الفراغ أو التسلية والأمن والأمان إضافة إلى الحرية السياسية والثقافية. تصنف الثروة والتغذية عادةً تحت صنف مستوى المعيشة. أما الصحة وقضاء أوقات الفراغ فيصنفان تحت صنف جودة المعيشة.

مؤشرات التنمية

ليست هناك طريقة سهلة واحدة لقياس مستوى التنمية في بلد أو منطقة أو أناس يعيشون في بلد ما، ذلك لأن البلدان إنما تختلف عن بعضها البعض اختلافاً شاسعاً، وكذا الحال مع الاقتصاد والثقافات والناس الذين يعيشون في هذه البلدان. وبدلاً من ذلك يستخدم الجغرافيون عدداً من مؤشرات التنمية من أجل الحكم على مستوى تطور بلدٍ ما. على سبيل المثال:

١-الصحة

وتقاس بإمكانية الناس في بلد معين الحصول على الرعاية الصحية ومستوى توفر هذه الرعاية من حيث أنها أساسية أو متقدمة، ومجانية هذه الرعاية أو توفيرها مقابل أجور معينة.

٢–الصناعة

وتقاس بنوع الصناعة، فالدول الأقل تطوراً تميل إلى التركيز على الصناعات الأولية من أمثال الزراعة والصيد والتعدين. أما البلدان الأكثر تطوراً منها فتميل إلى التركيز على الصناعات الثانوية كالإنتاج الصناعي. أما الأكثر تطوراً منها فتميل إلى التركيز على الصناعات من المرتبة الثالثة (tertiary industries) والأعمال الخدمية من أمثال الصيرفة وتكنولوجيا المعلومات.

٣–التربية

وتقاس بمقدار ما يستطيع جميع الناس الحصول على التربية، ومجانية هذه التربية وتوفير المستويات المختلفة من التعليم: الابتدائي أو الثانوي أو المهني والجامعي.

قياس التنمية الاقتصادية

تقاس التنمية الاقتصادية بأخذ عدد من العوامل بنظر الاعتبار. هذه العوامل هي كما يأتي:

١–مجمل الإنتاج المحلي GDP

ويقاس بثروة أو دخل البلد. ومجمل الإنتاج المحلي هو مجموع قيمة البضائع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال سنة واحدة.

٢–مجمل الإنتاج القومي GNP

ويقاس بمجموع المخرجات الاقتصادية لبلد ما. ويتضمن ذلك إضافة إلى مجمل الإنتاج المحلي الأرباح من الاستثمارات الأجنبية التي لا تدخل في مجمل الإنتاج المحلي.

٣–دخل الفرد الواحد GNP per capita

وهو حصة فرد واحد في بلد معين من مجمل الإنتاج القومي. ويستخرج من تقسيم مجمل الإنتاج القومي على عدد السكان في ذلك البلد.

العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية

تقاس التنمية الاقتصادية بالزيادة السنوية في مجمل الإنتاج المحلي ومجمل الإنتاج القومي والذي ينعكس بالتالي على دخل الفرد الواحد. ومع ذلك فإن هناك عدداً من العوامل المهمة التي لابد من أخذها بنظر الاعتبار في التنمية الاقتصادية، هي كما يأتي:

١–عدم تكافؤ الثروة Inequality of wealth

وهو مؤشر الفجوة أو الفرق في الثروة أو الدخل بين أغنياء البلد وفقرائه. ويمكن قياسه بطرائق عديدة. (مثلاً نسبة ثروة البلد التي يمتلكها ١٠% من أغنى أغنياء البلد مقارنةً بالنسبة التي يمتلكها ٩٠% المتبقية). التنمية الاقتصادية السليمة تقلل من هذه الفجوة.

٢–التضخم

ويقيس نسبة الزيادة في أسعار البضائع والخدمات والأجور في سنة واحدة. يعتقد الكثيرون بأن التضخم العالي (فوق عدة أرقام) شيء سيء. ويعني ذلك عجز الحكومة من السيطرة على اقتصاد البلد. تكون التنمية الاقتصادية السليمة متحكمة في التضخم.

٣–البطالة

وتقاس بعدد الأفراد الذين لا يستطيعون الحصول على عمل. وكلما قل هذا العدد كلما كانت التنمية الاقتصادية أكثر سلامة.

٤–بنية الاقتصاد

وتظهر كيفية توزيع اقتصاد البلد بين الصناعات الأولية (الزراعية والصيد والتعدين) والثانوية (الصناعية) والمتقدمة (تكنولوجيا المعلومات). تكون الصناعات المتقدمة هي الطاغية في التنمية الاقتصادية السليمة.

قياس التنمية البشرية

تتطور البلدان بشكل غير متوازن، ويؤدي إلى تقدم بعضها على البعض الآخر. وقد يتطور اقتصاد البلد كمجمل دخل قومي عال بسبب انفجار أسعار النفط على سبيل المثال، ولكن مع ذلك تبقى قطاعات من السكان

تعاني من الفقر المدقع، ولا تجد سبيلاً إلى الحصول على التربية اللازمة والصحة والسكن اللائق. وهنا تبرز أهمية التنمية البشرية. وهذا النوع من التنمية يقيس التطور غير الاقتصادي، وبذلك يعكس التوازن في تطور بلد معين.

أما المقاييس المهمة في التنمية البشرية هي كما يأتي:

١–الديموغرافية

وتدرس النمو السكاني وبنية السكان. وتقارن نسبة الولادات بنسبة الوفيات، وتبرز معدلات الأعمار. ويقارن عدد السكان الذين يعيشون في المدن بالذين يعيشون في القرى والأرياف. وتزدحم الدول النامية بالسكان في معظم الأحيان، ويكون معظمهم من الشباب، وينمون بشكل سريع، ويعيشون في خارج المدن. ويكون سكان الدول المتطورة بخلاف ذلك مع عدد أقل، وأكثرهم من الشيوخ، ولا يتوالدون كثيراً، بل لا يعوضون أنفسهم، ويعيشون في المدن.

٢–متوسط الأعمار

وهو معدل العمر الذي يعيشه السكان في بلد معين، ويرتفع المعدل بارتفاع مستوى المعيشة وجودة الرعاية الصحية وقلة الوفيات.

٣–معدل وفيات الأطفال

ويقيس عدد الأطفال الصغار تحت عمر سنة واحدة والذين يموتون خلال سنة واحدة من كل ألف طفل. ويتأثر ذلك أيضاً بارتفاع مستوى المعيشة وجودة الرعاية الصحية.

٤–مؤشرات الفقر

وتحسب نسبة الناس الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، أو يحصلون على دخل صغير جداً (جنيه استرليني واحد لكل يوم على سبيل المثال).

٥–الحصول على الخدمات الأساسية

ويقيس توفر الخدمات الضرورية للحياة الصحية كالماء النقي والكهرباء والخدمات الصحية.

٦–الحصول على الرعاية الصحية

ويؤخذ بنظر الاعتبار في هذا المجال إحصاءات من أمثال عدد الأطباء في البلد ونسبتهم إلى سكان البلد.

٧–الأمراض الخطيرة

وتحسب نسبة الناس المصابين بأمراض خطيرة كالإيدز والملاريا والتدرن الرئوي في المجتمع. تعتبر النسبة العالية منها مؤشراً على التخلف، أما النسبة الواطئة فتحسب مؤشراً على التقدم.

٨–الحصول على التربية

ويقاس بأعداد الطلبة الذين يحصلون على التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. وتعتبر الأعداد المرتفعة مؤشراً على التقدم، بينما تعتبر الأعداد المنخفضة دليلاً على التأخر.

٩–نسبة المتعلمين

ويعبر عنها بنسبة الناضجين الذين يستطيعون القراءة والكتابة.

١٠–الحصول على التكنولوجيا

ويتضمن إحصاءات من أمثال نسبة الناس الذين يملكون التلفون الثابت والتلفون النقال والتلفزيون والإنترنت. فالإحصاءات العالية تدل على التقدم، أما الإحصاءات الواطئة فتدل على التأخر.

١١–تكافؤ الذكور–الإناث

وتقارن في هذا المجال إحصاءات من أمثال نسبة المتعلمين والعاملين من الجنسين، تقارب النسبة يدل على التقدم، ويدل تباعده على التأخر.

١٢–أولويات الصرف الحكومي

وتقارن نفقات الدولة على الصحة والتربية مع النفقات العسكرية ودفع الديون.

١٣–الإحصاءات والارتباطات

عندما تدرس التنمية في بلد معين تستخرج البيانات الرقمية لكل مؤشر من مؤشرات التنمية التي تهمنا في هذا المجال، وتسمى هذه بالإحصاءات.

ويقارن الجغرافيون الإحصاءات في الدول المختلفة ليجدوا النمط أو الارتباطات بين البيانات المأخوذة من هذه الدول. يساعد الارتباط على إظهار العوامل التي تساهم في التنمية.

في المثال اللاحق قورن معدل دخل الفرد الواحد مع معدل الناضجين المتعلمين من أجل إيجاد الارتباط. وهذا ما يسمى بالرسم البياني (scattergraph). إن المربع الذي يحتله بلد ما بمفرده لا يعني الكثير إلا بمقارنته مع الآخرين فيظهر نمطاً معيناً.

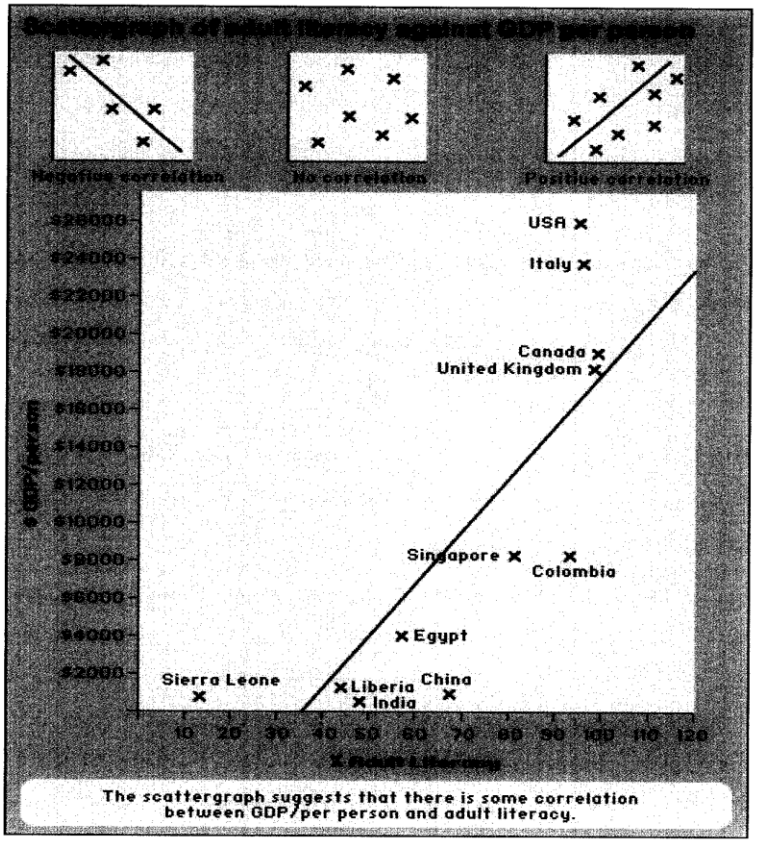

١٤–معدل التنمية

وهو مقياس التطور الذي يستخدم لقياس أداء البلد حسب مؤشرات معينة للتطور. وقد تظهر بعض البلدان متطورة بناء على مؤشرات معينة، ولكنها لا تظهر كذلك بالنسبة لمؤشرات أخرى. على سبيل المثال إذا ما قورنت فيتنام بباكستان فإن كلا البلدين له دخل مشابه للفرد الواحد، ولكن معدل الأعمار ونسبة المتعلمين في فيتنام أعلى بكثير مما هي في باكستان. إذا ما قورنت السعودية بكرواتيا فإن كلا البلدين له دخل مشابه للفرد الواحد، ومع ذلك فيما يتعلق الأمر بالتطور البشري عندما تؤخذ بنظر الاعتبار عوامل من أمثال الحصول على الثروة ونسبة المتعلمين والمشاركة السياسية بين الرجل والمرأة فإن السعودية أقل تطوراً من كرواتيا رغم أنها معادلة لها في التطور الاقتصادي.

مشاكل القياسات

تتضمن قياسات التنمية مشاكل كثيرة يمكن أن تكون سبباً للوقوع في أخطاء. لذلك ينبغي استخدام مؤشرات التطور بكثير من الدقة والعناية، ومن دون ذلك فإنها قد تقود إلى استنتاجات خاطئة. يمكن إيراد ما يأتي على سبيل المثال:

أ– الكثير من المؤشرات تعبر عن متوسطات سكان بلد. وهذا يعني أن المؤشرات التي تعبر عن بلد متطور جداً لا يعني تكافؤ ذلك بين قطاعات المجتمع المختلفة (على سبيل المثال قد يكون هناك قطاع من المجتمع يعيش تحت الفقر المدقع أو لا يحصل على الخدمات الأولية).

ب– مؤشرات البيانات المستخدمة في بعض البلدان قديمة أو تكون صعبة الجمع أو غير سليمة. لا ترغب بعض البلدان أن تجمع بيانات مؤشرات معينة وخاصةً السلبية منها. على سبيل المثال لا تنشر عدد من البلدان الإحصاءات التي تعكس أرقاماً دقيقة من الذين يهاجرون البلد. ومن أجل التوازن في التخفيف من الدقة في المؤشرات تمزج المؤشرات المختلفة. وتنشر هيئة الأمم المتحدة مؤشرات التطور البشري كوزن لمزيج من المؤشرات: طول العمر (معدل الأعمار)، والمعرفة (المتعلمون من الناضجين) والتربية ومعيار العيش (دخل الفرد الواحد).

قدر الدول المتخلفة

في واقع الأمر لم يقدر للدول المتخلفة أن تظل متخلفة. بل إن التخلف لن يستمر إلى أبد الدهر. ذلك لأن مجموعة معقدة من الأسباب ساهمت في أمر هذا التخلف البئيس. ولابد أن تؤخذ هذه الأسباب بنظر الاعتبار في التخطيط للتنمية في هذه البلدان. سوف تأخذ هذه البلدان أماكنها اللائقة بها في المجتمع الدولي. وسوف تتطور ولا

محالة إن كان عاجلاً أو آجلاً. إن الأفكار التشاؤمية واليائسة يجب أن تعوض بالتصميم والإرادة الجادة والعزيمة القوية الراسخة للعمل الدؤوب من أجل التقدم والتطور.

لم تكتب على جبين الدول المتخلفة أن تبقى متخلفة إلى أبد الدهر. ذلك لأن مثل هذا التفكير لا يستند إلى أي أساس علمي منطقي رصين. وهو تفكير يبث في أوساط الدول النامية للحفاظ على استمرارية التخلف في هذه البلدان، لكي تكون وسيلة سهلة للحصول على موادها الخام بالأسعار الزهيدة، وتأمين استمرارها سوقاً رائجة للبضائع الغالية التي تصدرها إلى هذه الدول.

إذا كان أمر التطور سيتحقق في يوم من الأيام في البلدان النامية أيضاً، فإن المسألة المهمة التي يجب التفكير فيها في الوقت الحاضر بشكل جدي هي: كيف يعجل أمر هذا التطور؟

كيف يتحقق التطور في الدول النامية؟

يرى كل من تايلور (Taylor: 1970; 3-7) ورضا (Ridha: 1981; 327-328) ورضا (: 119-120 1988) أن التنمية في أي بلد معين إنما تتحقق بثلاثة عوامل أساسية ينبغي معالجتها معاً لتحقيق الفوائد المثمرة. هذه العوامل هي كما يأتي:

١ – الدافعية

لا تتطور البلدان إلا في ظل سيادة استقرار سياسي طويل الأمد. وتتخذ القرارات التي تخص التطور من قبل القيادات السياسية في أي بلد من بلدان العالم. ومن أجل أن تكون هذه القرارات سليمة وصائبة فلابد أن يسود الاستقرار السياسي في ذلك البلد قبل كل شيء. لأن التقلبات السياسية في البلد تربك الاقتصاد من ناحية وتؤدي إلى هجرة في الطاقات البشرية وغير البشرية من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك فإن هذه الأوضاع المتقلبة إنما تكلف الدولة أموالاً طائلة ووقتاً زائداً وجهوداً إضافية لا غنى للدولة عنها. هذا وإن التفكير في التنمية وتحقيق هذه التنمية إنما يحتاجان إلى عيش كل الناس بما فيهم القادة في أمن وطمأنينة. وهما أمران تفتقرهما الكثير من البلدان النامية لأسباب مختلفة.

لقد ظل الكثير من الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين ميداناً للانقلابات العسكرية، ولا تزال اليوم مرتعاً خصباً للتقلبات السياسية. لقد كان سبب ذلك في كثير من الأحيان التدخلات الخارجية من الدول

المتطورة التي تستفيد من هذه الأوضاع بشكل من الأشكال وخاصةً الحصول على المواد الأولية. فإذا كان الاستقرار السياسي ضرورة من ضرورات التنمية فإن إيقاف فسح المجال للتدخلات الخارجية شرط أساسي لذلك.

يقصد بالدافعية الرغبة الوطنية العالية إلى التغيير والتطوير وتحديد الاتجاه الذي ترغب فيه القيادة السياسية توجيه هذا التغيير نحوه. لأن القيادة السياسية متى ما أرادت حلاً لمشكلات المجتمع وتخليصه من ويلات التأخر فإنها يجب أن تكون قوية العزيمة، وصادقة في رغبتها، وجادة في إرادتها هذه، حددت لها أهدافاً واضحة، وتندفع لها اندفاعاً، وتصر على الاستمرار في مواصلة جهودها في هذا الخصوص، وتتابع ذلك بشكل مستمر. عندها يشمر القادة عن سواعدهم، ويشعرون بالفخر والاعتزاز في الأداء والإنجاز. ولا يستطيع القادة السياسيون من تحقيق ذلك بأنفسهم ولوحدهم. لذلك يكون إشراك المختصين من أبناء البلد في ذلك أمراً لا محالة فيه. إذ يوكل الأمر للمؤهلين في ذلك بدون التأثر بالأهواء الشخصية والانتماءات الحزبية. إن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ضروري جداً في أمر تحقيق التنمية. إن العمل الجمعي معاً وتنشيط كل قطاعات العمل شرط أساسي لتخليص الوطن من التأخر. فهي حملة جماعية من المجتمع وللمجتمع بقائد ذي بصيرة وحكمة وطول دراية يسلك درباً طويلاً في الحرب على التأخر.

٢– المال

التنمية كأي مشروع آخر تحتاج إلى تخصيص رؤوس الأموال اللازمة. وبدون ذلك لا يمكن للتنمية أن تتحقق. قد يستعان من أجل التمويل بالمصادر الخارجية أو الداخلية. والقيادات السياسية هي التي تتخذ مثل هذا القرار. على أن المصادر الداخلية خير من المصادر الخارجية. وليس من السهولة جذب المصادر الخارجية إلا بتقديم ما يجذبهم إلى ذلك. وتكون مصادر التمويل الخارجية مشروطة في العادة لصالح الأطراف الممولة. أن القيادات السياسية متى ما وفرت بيئة مناسبة تضمن الأمن والأمان فإن الكثير من الأموال الداخلية المخفية ستخرج إلى الوجود لكي تستثمر في التنمية. وكلما ازدادت رؤوس الأموال المخصصة من أجل مشروع، واستخدمت هذه الأموال بكفاءة عالية كلما كان احتمال النجاح أكبر.

ومن المؤلم حقاً أن تكون بين البلدان النامية دول غنية جداً تملك كل أسباب التقدم والتطور. ومن المؤلم أيضاً أن تكون بين البلدان النامية طاقات كامنة لم تستثمر بعد الاستثمار اللازم. ومن المؤلم كل الألم أن تستثمر أموال أصحاب الأموال من الدول النامية في الدول المتطورة. تساهم هذه الأموال بذلك في تطوير الدول المتطورة، بدلاً من أن تساهم في تطوير البلدان النامية. يكون الإجراء الأول الملح إذن هو توفير الأمن اللازم لأموال الناس، بحيث تستثمر في أمر التنمية. إن توفير الثقة اللازمة بالقيادات السياسية أمر لا مفر منه. يتم ذلك بمحو كل أنواع التخوف من السطو على الأموال والتطبيق الفعلي لذلك.

٣- الطاقة البشرية

على أن العامل الأهم في هذه الثلاثية هو عامل الطاقة البشرية. ذلك لأن تحقيق التنمية اللازمة لن يتم إلا بالطاقة البشرية المتوفرة. توجد هناك معرقلات نفسية تقف حائلاً يؤدي إلى تأخير التنمية في البلدان النامية. تكون الوظيفة الأولى التي تقع على القادة السياسيين هي العمل جاهداً من أجل مسح كل أنواع الدونية والشعور بالنقص الذي يتمتع به السكان في هذه البلدان. هذا ومن ناحية أخرى يتحتم تحويل مشاعر الإعجاب الموجودة نحو الدول المتطورة والقادة الأجانب إلى مشاعر إعجاب نحو العمل الجاد من أجل التنمية في هذه البلدان ونحو قادة محليين. فإن التأريخ في هذه البلدان زاخر بأمثلة كثيرة تثير الفخر والإعجاب.

تتميز الدول النامية بشكل عام بالانفجار السكاني وبشبيبة السكان. بعكس الدول المتطورة التي تتمتع بالركود السكاني أو النقص فيه وبشيخوخته. وهما أمران يلعبان دوراً إيجابياً وسلبياً في أمر التنمية. الأمر الإيجابي في هذا الموضوع هو أن المستقبل ينتظر الشباب، وعلى سواعدهم يمكن أن تتحقق التنمية. إن توجيه الشباب أسهل وأيسر من توجيه غيرهم. إن التطور الغربي لا يمكن أن يستمر على أكتاف السكان المتشيخين، ذلك لأن ما بعد الشيخوخة هو الموت ولا محالة. إن الحياة الطويلة الزاخرة بالعمل في انتظار الشباب. أما الجانب السلبي في شبيبة السكان هو أن الشباب مستهلكون وغير منتجين في الوقت الحاضر. وبذلك يحتاج الأمر إلى بعض من الصبر والتأني وتدريب هؤلاء الشباب لسد كل أنواع احتياجات البلد من العمالة والفنيين وأصحاب الكفاءات.

على أن المؤسف حقاً أن تكون الطاقة البشرية الكفوءة في هذه البلدان معرضة إلى الهجرة إلى الدول المتطورة. إن هجرة الأدمغة تضر البلدان النامية لصالح الدول المتطورة. لقد أثبتت البحوث والدراسات المختلفة أن إنسان الدول النامية لا يختلف عن إنسان الدول المتطورة في القابليات والكفاءات، وإن كان يختلف عنه في العمل والإنتاج في الوقت الحاضر لعدم توفر البيئة اللازمة لذلك. ولاشك أن أصحاب الكفاءات أثمن رأسمال، لذا ينبغي توفير الوسائل الكفيلة التي تضمن عدم هجرة هذه الكفاءات من ناحية وعودة الموجودين منهم في الخارج إلى البلد الأم من ناحية ثانية، وجذب الكفاءات الأجنبية إلى داخل البلد من ناحية ثالثة.

ما هو باب التنمية؟

إن الباب الذي يؤدي بنا إلى التنمية هو التربية. وقد يسأل سائل: لماذا يكون باب التنمية هو التربية وليس غيرها. وبالعودة إلى ثالوث مؤشرات التطور يمكن الإجابة إلى هذا السؤال. فالتربية هو أهم عامل في ثالوث التطور

الذي يتكون من الصحة والصناعة والتربية. فالتربية السليمة يمكن أن تولد صحة وصناعة رغم أن ذلك لا يقلل من أهمية الأخيرين. والصناعة والصحة بحاجة إلى تربية سليمة لتحقيق أهدافها المنشودة.

وهنا لابد من الإشارة إلى تعريف التربية. يتكرر تعريف التربية لدى بعض التربويين على أنها العملية التي يتم فيها تغيير سلوك الأفراد. وفي واقع الحال أن هذا التعريف قد فرض على التربية من قبل علماء النفس السلوكيين في الستينات من القرن الماضي. ومنذ ذلك الحين فقد حصلت تغييرات واسعة في مجال التربية، وبات هذا التعريف قاصراً في تحقيق الهدف. يتضمن هذا التعريف جانباً واحداً من جوانب التربية الواسعة. ورغم أن السلوك يعتبر جانباً مهماً من جوانب التربية إلا أنها لا تغطي جميع هذه الجوانب. ندرج في أدناه تعريفاً أكثر شمولاً للتربية:

"التربية هي كشف جميع قابليات وقدرات وطاقات الفرد وتنمية هذه القابليات والقدرات والطاقات إلى أقصى حد ممكن بما يحقق صالح الفرد والمجتمع".

إن التربية مسؤولة عن كشف تلك القابليات والقدرات والطاقات المخفية الموجودة لدى الأفراد، والتي انتقلت إليهم عن طريق الوراثة من الآباء والأجداد، وإظهار كل ذلك إلى حيز الوجود. إن القابليات والقدرات والطاقات والمهارات إنما ترتبط بسلوك الأفراد بشكل مباشر. على أنها ترتبط أيضاً بالجوانب الذهنية والوجدانية والاجتماعية والأخلاقية والمهنية التي ينبغي أن تؤخذ جميعاً بنظر الاعتبار.

تستهدف التربية استغلال قابليات وقدرات وطاقات الأفراد بدون أي تلكؤ أو نقص بأقصى ما يمكن أن تستغلّ. ذلك لأن إهمال مثل هذا الهدف إنما يعني الإسراف في هذه الطاقات. وينبغي أن تقف التربية حجر عثرة أمام أي إسراف من هذا النوع.

ويبدو طبيعياً أن توازن التربية موازنة دقيقة بين مصالح الفرد والمجتمع، فلا يضحي هذا من أجل ذاك، ولا يضحي ذاك من أجل هذا. إن اختلال هذا التوازن يخلق مشاكل كثيرة، ولهذا فإن جهوداً مكثفة لابد أن تصرف من أجل الحفاظ على هذا التوازن الدقيق. وفي ذلك فتح للطريق أمام التنمية البشرية والاقتصادية على السواء.

فالتربية بمعنى آخر تستهدف التطور البشري الذي يعتبر السند الأهم في جانبي التطور الذي يتضمن التطور الاقتصادي والتطور البشري. ويفهم من ذلك أنه يتحتم رفع شعار التربية من أجل التنمية. ذلك لأن التربية هي التي توجه الطاقة البشرية في اتجاه التنمية. ومهما كانت الدافعية في حل أدواء المجتمع، ومهما كانت رؤوس الأموال المخصصة فإن فاعلية أي نظام إنما تعتمد على التربية التي تتلقاها الطاقة البشرية التي توجه تنمية اقتصاد البلد.

إن التربية هي الدواء لكل أدواء المجتمع، وبالتربية وحدها تنكشف هذه الأدواء، ولولاها لتلكأ كشف كل داء. وقد أدركت الدول المتطورة هذه الحقيقة منذ أكثر من قرن من الزمان. واتخذت الإجراءات اللازمة في هذا المجال. فتطور اليابان على سبيل المثال ليس مسألة يوم أو آخر. فقد محت اليابان الأمية تقريباً منذ أكثر من قرن من الزمان. لقد أضحت هذه المسألة بديهية في المجتمعات المتقدمة، حتى استثمرت الأموال الطائلة في هذا المشروع الإنساني الحساس. ذلك لأن المشاريع الأخرى مهما كانت، لا يمكن أن تنجح إلا بجهود التربية. على أن المعضلة المهمة أن التربية لا تعطي مردودات سريعة، وتحتاج إلى فترة قد تستغرق حياة جيل بكامله. ولهذا السبب يهمل أمرها من قصيري البصر من القادة السياسيين.

إن التربية في البلدان النامية يجب أن تنبني على أساس ثقافة البلد المحلية. ذلك لأن الاستقلال التام لن يتم لهذه البلدان إلا بما يؤكد الثقافة الشخصية المحلية المسقلة النابعة من أصول البلد العريقة. إن مشاعر التبعية للغرب تشكل موانع نفسية لحملات التنمية في هذه البلدان، وتعرقل هذه الحملات عرقلة ملموسة حقاً. وما نهضت أمة تابعة ضائعة، وما استكانت أمة مستقلة مؤمنة.

يعتقد بعض المثقفين في البلدان النامية أن الدين والعادات والتقاليد المحلية هي السبب في التخلف الذي تعاني منه البلدان النامية. تتضمن هذه الفكرة كثيراً من الخلط والتشويه للحقائق. ذلك لأن الدين والعادات والتقاليد المحلية إضافة إلى عدم عرقلتها لحملات التنمية، فإنها تساهم مساهمة إيجابية في خلق الوسط اللازم للوحدة الوطنية والتماسك بين أفراد الأمة الواحدة، وتقف حجر عثرة أمام التدخلات الأجنبية التي تبغي تشويه هذه الحملات. وإذا كان في الإمكان استخدام عدد من الاستعارات فيمكن القول إن:

ما هو قفل التنمية؟

الوطن هو الأرض التي نسكنها. والباب هو المدخل لشيء ما، وهو الطريق الوحيد الذي لا بد من اجتيازه للوصول إلى الداخل. وكلية التربية تمثل هذا الباب ولاشك، لأنها تخرج المعلمين والمدرسين الذين يقع على عاتقهم أمر إعداد الجيل القادم. وفي الداخل نستهدف التنمية التي نريد أن نحققها بالتربية. إذا كان الأمر كذلك فما هو القفل؟ الجواب على هذا السؤال هو: أن قفل التنمية هو كلية التربية. وقد يسأل سائل: لماذا يكون قفل التنمية هو كلية التربية وليس غيرها من الكليات كالطب والهندسة والآداب وغيرها. ومن الجدير بالذكر أن ذلك لا يعني تقليلاً من شأن كلية الطب والهندسة أو الآداب أو أية كلية أخرى. كلية التربية تعد المعلمين والمدرسين الذين يعملون في مختلف المراحل الدراسية. طلاب كلية الطب والهندسة والآداب أو أية كلية أخرى يمرون أولاً من تعليم هؤلاء المعلمين والمدرسين قبل

أن يدخلوا هذه الكليات. فالتعليم ما قبل الكلية يشكل الأساس. وأساس التعليم كأساس عمارة شامخة. فإن لم يرس البناء على أرض متينة وما لم يحكم الأساس تحكيماً قوياً مال هذا البناء يميناً ويساراً وأنقض في فترة قصيرة. ومتى ما صلحت كلية التربية صلح الخريجون. ومتى ما صلح الخريجون صلح الجيل الجديد. والجيل الجديد هو الذي يشكل الطاقة البشرية التي تتولى أمر التنمية في بلد الغد. فإن درب هذا الجيل وأعد إعداداً صحيحاً قاموا بمهامهم على خير وجه، وابتكروا في هذه المهام أيما ابتكار، ونما البلد خير نمو.

يرى تايلور (Taylor: 1970; 3-7) أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية وإصلاح حال التربية وتدريب المعلمين. إذا كان الميدان التربوي هو الميدان الأهم الذي يجب أن يستثمر الاستثمار اللازم من أجل التنمية فإن المعلمين هم حجر الزاوية في هذه التربية. ذلك لأن عمليات التربية والتعليم إنما تقوم على مساعيهم الحميدة. إن إصلاح حال المعلمين شرط أساسي في تحقيق التنمية في البلدان النامية. ومن المفيد أن يسجل في هذا الصدد أن البلدان التي تطورت أكثر من غيرها أصلحت حال كليات التربية، وتصرف اليوم الرواتب العالية للمعلمين والمدرسين لجلب الكفوئين إلى هذه المهنة. وتأتي اليابان وألمانيا على رأس هذه البلدان.

تعتبر كفاءة المعلمين التربوية العنصر الأساس في حل أدواء المجتمع وتحقيق التنمية المنشودة. على أن كفاءة العملية التربوية مفقودة إلى درجة ما في الوقت الحاضر في البلدان النامية. إن إصلاح حال المعلمين سيساهم إيجابياً في رفع كفاءة العملية التربوية. على أن ذلك لا يكفي، إذ تحتاج المسألة إلى مزيد من الإجراءات. إن أولوية الإجراءات يجب أن تعطى لكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين.

تحتاج كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين في البلدان النامية إلى مزيد من الرعاية والعناية. ذلك لأن فتيلة إعلان البدء بالتنمية يجب أن تشعل من هذه الكليات والمعاهد. ومتى ما اشتعلت الفتيلة أنورت الطرق المؤدية إلى التنمية. إن كفاءة عمليات التربية والتعليم إنما تعتمد على الكفاءة في أعمال هذه المراكز العلمية.

إن أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين هم الذين سيقوم على أكتافهم إصلاح حال هذه المراكز. لقد قطعت الدول المتقدمة شوطاً كبيراً في أمر تدريب أعضاء التدريس. أشار كل من آلتون وكلتي (Elton and Kilty, 1975)، وهاريس (Harris, 1975) وساذارلاند (Sutherland, 1975) وساير (Sayer, 1977) وآلتون ومانورننك (Elton and Manwarning, 1979a, 1979b) في بحثين مستقلين ورضا (Ridha, 1981) ورضا (1988أ) ورضا (1988ب) ورضا (Riza, 1993) إلى عدد من الجهود التي بذلت في هذا المجال وربطوا بين تدريب أعضاء هيئة التدريس والتقنيات التربوية. على أن تدريب أعضاء هيئة التدريس متروك في كثير من الأحيان من النظرة المتأنية على أنهم أكفأ الناس في ميادين اختصاصاتهم. إذا كانت هذه النظرة صحيحة

فيما يخص ميادين الاختصاص فإنها غير صحيحة في أمر تدريس هذه الاختصاصات. إن أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين يجب أن يكونوا في موقع القدوة الحسنة في عمليات التربية والتعليم. ومن هذا المنطلق فإنهم بحاجة إلى التدريب أثناء الخدمة قبل كل شيء على طرائق التدريس والاستخدامات الفنية للتقنيات التربوية.

ما هو مفتاح التنمية؟

وقد يسأل سائل إذا كان القفل هو كليات التربية، فما هو المفتاح؟ الجواب على هذا السؤال هو: أن مفتاح التنمية هو التعليم الإلزامي. وقد يسأل سائل: لماذا يكون مفتاح التنمية التعليم الإلزامي وليس غيره من المراحل الأخرى كالجامعة مثلاً. التعليم الإلزامي يشكل بداية التعليم والأساس المشترك بين أبناء البلد الذي لابد منه في أي بلد من بلدان العالم. ومن هذا المنطلق لابد من زيادة سنواته إلى نهاية التعليم الثانوي. التعليم الإلزامي هو الأرض الخصبة التي يقام عليها مختلف الاختصاصات التي تلعب هي الأخرى دوراً أساسياً في أمر تعجيل التنمية.

دور التقنيات التربوية

تساهم التقنيات التربوية مساهمة فعالة في إصلاح حال كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين. ذلك لأن ميدان التقنيات التربوية يتضمن رفع كفاءة العمليات التربوية وزيادة إنتاجيتها، وحل جميع المشكلات التي تجابه عمليات التربية والتعليم خلال تطبيق البرامج التربوية. لذا فإن المبادرات الإصلاحية لن تحقق أهدافها المنشودة بدون التطبيق الفعلي للتقنيات التربوية في التربية والتعليم.

تكون الخطوة الأولى إذن هي تنظيم البرامج التربوية في هذه الكليات والمعاهد تنظيماً جديداً مبنياً على أساسيات التقنيات التربوية. تجري مناقشات هذا التنظيم مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة لإقناعهم بجدوى هذا التنظيم، وكيفية العمل على وضعه موضع التنفيذ بالتفاصيل اللازمة ما أمكن. ذلك لأن فرض أي نظام جديد لا يتماشى مع مبادئ التقنيات التربوية لا يحقق الأهداف التربوية المطلوبة.

ومن أجل تطبيق هذا التنظيم الجديد تحتاج هذه الكليات والمعاهد إلى إنشاء مراكز لمصادر التعلم، يتم تزويدها بالإمكانات المادية والبشرية وبأعداد كافية. تنبني نشاطات هذه المراكز على إنتاج حقائب التعلم من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة لتوفير البدائل التربوية وخاصةً المستقلة منها. لا تكتفي هذه المراكز في تنظيم برامج كليات التربية

ومعاهد إعداد المعلمين فحسب، بل تساهم مساهمة فعالة في تطوير المناهج التربوية في البلد، وبتقديم خدمات التربية أثناء الخدمة سواء كان ذلك بتقديمها وجهاً لوجه أو عن طريق التربية عن بعد بالراديو والتلفزيون.

يكون ضمن أهداف هذه المراكز وضع أسس التربية بالعمل قيد التنفيذ. ومن أجل تطبيق ذلك فإن هذه الكليات والمعاهد بحاجة إلى مدارس ثانوية وابتدائية ملحقة بها، يتم فيها عمليات المشاهدة والتطبيق العملي والتجارب الجديدة بخصوص تطبيق الطرائق التربوية الحديثة في عمليات التربية والتعليم. يكون التعليم المصغر ضمن نشاطات هذه المراكز، إذ يتم من خلاله إكساب الطلبة بمهارات التدريس اللازمة. يتم تنظيم بروفيل لكل طالب في ميدان اختصاصه سواء بالمهارات التي اكتسبها أو التي سيكتسبها في المستقبل.

تنظم التربية في هذه الكليات والمعاهد على أساس التربية المتركزة على الطالب. يعمل في مثل هذه التربية على إشراك الطلبة في جميع الفعاليات ابتداءً من توضيح الأهداف التربوية وتحديد المحتويات الدراسية وماراً باختيار الطرائق التربوية واستخدامات الوسائل التعليمية وانتهاءً بعمليات التقييم والقياس.

الخاتمة

لكل عملية بداية ونهاية وتنظيم من نوع معين. ولكل عملية أولويات ضمن هذا التنظيم. والتنظيم يتضمن تتابعاً خاصاً. وفي هذا التتابع تخضع سلسلة العمليات إلى التتالي من نوع معين. ولقد كان الهدف من هذا المقال هو رصد هذا التنظيم وإعطاء الأولويات كل حسب وقته ومكانه. ولهذا كانت الأولوية للمفتاح ولحقه القفل ثم الباب والدار. وليس الهدف من ذلك أخذ البعض بنظر الاعتبار وترك البعض الآخر، بل الهدف هو تشغيل النظام تشغيلاً فعالاً. وقد يتم ذلك في الوقت الواحد، بل من الأفضل فعل ذلك إذا كانت الإمكانات تسنح لذلك. وواقع الحال هو كذلك في بعض البلدان النامية على الأقل والعربية منها بشكل خاص.

عندما طرحت فكرة الأرض والباب والقفل والمفتاح لم يستهدف منها الاهتمام ببعض وترك البعض الآخر. بل كان الهدف جذب الاهتمام إلى أهمية البعض وإعطائه الرعاية اللازمة من دون تأخير. والتنمية في النتيجة نظام متكامل الأطراف، و ينبغى أن تؤخذ العناصر كلها بنظر الاعتبار عندما يراد تشغيل هذا النظام. فإذا كان الهدف إنجاح هذه التنمية فإن عناصر الكل لابد من أن تعمل في آن واحد وبأعلى ما يمكن من الكفاءة. ومن دون ذلك فيحصل تلكؤ في مثل هذه التنمية.

رضا، أنور طاهر (1988أ) "التربية هي الداء لكل أدواء المجتمع". مجلة العربي الكويتية، (358) ,119-120 31.

رضا، أنور طاهر (1988ب) "سلوك أعضاء هيئة التدريس واتجاههم نحو الوسائل التعليمية: دراسة مقارنة". المجلة التربوية، جامعة الكويت، كلية التربية، 5(17) ,191-157.

- BBC-GCSE Bitesize
- Elton, L.R.B. and Kilty, J.M. (1975) "Courses in Higher Education at the University of Surrey, In University of London: University Teaching Unit (1975) Issues in Staff Development: A Collection of Conference Papers, Leicester: Cavendish, 24-36.
- Elton, L.R.B. and Manwarning, G. (1979a) "Towards a Staff Development in South East Asia". Overseas Universities, 26, 1-5.
- Elton, L.R.B. and Manwarning, G. (1979b) "Training and Education of Teacher in higher Education in Developing Countries". Paper Presented at the Open University Conference "The Education of Adults", Birmingham, 19-24, 11, 1979.
- Harris, N.D.C. (1975) "New Resources and Concepts in Engineering Teaching". In University of London: University Teaching Unit (1975) Issues in Staff Development: A Collection of Conference Papers, Leicester: Cavendish, 40-47.
- Ridha, A.T. (1981) Evaluation of Audiovisual Aids Course for Further Education Teachers Attending In-Service Training and its Implications for Iraqi University Staff Training, Unpublished PH. D. Thesis, University College, Cardiff.
- Riza, E.T. (1993) "Eğitim Teknolojisi ve Öğretim Elemanlarinin Eğitimi", Izmir 1. Eğitim Kongresi Bildirileri, 25-27 Kasim 1991, Dokuz Eylül Üniversitesi Buca Eğitim Fakültesi p.p. 553-557.
- Sayer, S. (1977) "The Relationship between Staff Development and Audio-Visual Media in British Universities". Programmed Learning and Educational Technology, 14(3), 259-264.

- Sutherland, A. (1975) “Whom are we Training to Teach and How?” In University of London: University Teaching Unit (1975) Issues in Staff Development: A Collection of Conference Papers, Leicester: Cavendish, 73-90.

- Taylor A. (1970) “Educational Development and the Teacher in Training”. Education for Development: Journal of Faculty of Education, University College, Cardiff, 1(2), 3-7.